اليمن والخليج.. استراتيجية مصير.. وشراكة فاعلة

■ تواصلت خلال الفترة الماضية التشاورات اليمنية الخليجية على مستوى القيادات السياسية إلى جانب عدد من الفعاليات الخليجية التي شهدتها صنعاء مؤخراً على طريق اندماج اليمن في المنظومة الخليجية وكذا التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المانحين بلندن.

وتتفق الرؤى اليمنية الخليجية على أهمية وضرورة اندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل عصر العولمة وعالم التكتلات الإقليمية والدولية الذي يواجه معه الأطراف في المنطقة العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والتي لاسبيل للتغلب عليها إلاّ في ظل رؤية واحدة وإدراك واعٍ للمصير الواحد والمضي بإرادة قوية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والعمل المشترك في شتى المجالات وبما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

عبدالفتاح الازهري

● وللمضي بجدية في ذلك الاتجاه اتخذت اليمن العديد من السياسات الفاعلة لتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير آليات العمل للترويج للفرص والمزايا الاستثمارية المتاحة القادرة على استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية.

وتواكب هذه التوجهات أهدافاً استراتيجية تضمنتها الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والتي بدأت هذا العام انطلاقاً من منهجية تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول عام ٢٠١٥م.

وبحسب تقرير تقييمي أعدته الحكومة اليمنية بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن احتياجات اليمن من الموارد لتحقيق أهداف تلك الخطة وتلبية اشتراطات التأهيل للاندماج مع اقتصاديات الخليج تقدر تكاليفها الإجمالية بمبلغ يزيد عن ٤٨ مليار دولار، وهو المبلغ الذي يأمل اليمن ان يغطي فجوته من خلال دعم أشقائه في دول الخليج ومن المانحين الذين سيشاركون في مؤتمر لندن للمانحين يومي ١٥ و١٦ نوفمبر الجاري.

ويقود اليمن اليوم سياسات حافزة لضمان تحقيق أهدافه الاقتصادية وذلك عبر الإصلاحات التي تستهدف معالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين أداء الإدارة ومكافحة الفساد وتعبئة الموارد اللازمة للوفاء بمتطلبات النمو وتوليد فرص العمل وتحسين مستوى التنمية البشرية للسكان.

ودلت تقارير على أن اليمن قد حققت نتائج جيدة على صعيد الترويج الاستثماري، إذ تزايدت الطلبات الاستثمارية المسجلة بصورة مستمرة ليصل حجم المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار منذ تأسيسها عام ١٩٩٢م وحتى مارس الماضي ٥ آلاف و٦٧٩ مشروعاً وبكلفة إجمالية قدرها تريليون و٢٧٨ ملياراً و٥١٤ مليوناً و٧٤٧ ألف ريال.. إضافة إلى حشد من العوامل الإضافية المشجعة على التفاؤل بمستقبل واعد للنشاط الاستثماري في اليمن، وفي المقدمة فضاءات الانفتاح والاستقرار الأمني والاقتصادي التي افضت إليها الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر الماضي.

تحديات مشتركة

● وتؤكد شخصيات سياسية وأكاديمية يمنية خليجية على أن مايجمع اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي أكبر وأعمق من مجرد علاقات الجوار بين أشقاء.. إنه الوجود الجغرافي التاريخي الحضاري والانتماء لأمة واحدة عربية إسلامية.

ويشدد الدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية على أهمية تعزيز نقاط الالتقاء بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وتغليب المصالح المشتركة التي تنتصر لها اعتبارات الجغرافيا والتاريخ المشترك.. مؤكداً على عدم وجود أي عوائق سياسية او ثقافية أو اجتماعية تحول دون اندماج اليمن في المنظومة الخليجية، خاصة مع الخطوات الواعدة التي قطعتها اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي في طريق الوصول إلى الاندماج المنشود.

ويرى الأخ عبدالكريم الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي وجود جملة من التحديات التي تواجه منطقة الجزيرة والخليج والتي فرضت التوجه الجاد صوب صياغة رؤية واحدة لتكتل إقليمي يمكن من خلاله مواجهة تحديات العولمة.. «إننا جميعاً في اليمن والخليج وفي ظل عصر العولمة وعالم التكتلات الإقليمية والدولية نواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي لاسبيل للتغلب عليها إلاّ في ظل رؤية واحدة وإدراك واع للمصير الواحد والمضي قدماً بإرادة قوية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والعمل المشترك في شتى المجالات وبما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني.

رياح التغيير

● ويرفض الدكتور أبوبكر عبدالله القربي وزير الخارجية الآراء التي تقلل من أهمية اليمن بدعوى الفقر ومشاغل التنمية والخوف من نهجها السياسي الداخلي (الخيار الديمقراطي)..

ويقول: على أولئك الذين يرفضون اليمن تجنباً من تلك المشاكل إنما يعالجون الأمور بالهروب غير مدركين ان اليمن ستظل بينهم وان ضعفها ضعف لهم.. وان عليهم كما فعلت أوروبا مع البرتغال وأسبانيا وبقية دولها بدعم تنميتها وتطوير اقتصادياتها حتى تكون عضواً فاعلاً ومنتجاً وسنداً لهم.. إن رياح التغيير التي تهب علينا اليوم منذرة بعاصفة علينا تجنبها من خلال إعادة صياغة العلاقات العربية بداية بدول الجزيرة حتى يكون البناء صلباً وقادراً على مواجهة العاصفة.

ويرى الدكتور عبدالعزيز بن صقر، رئيس مجلس إدارة مركز الخليج للبحوث في ورقة عمل بعنوان (اليمن والاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية) قدمت في ندوة عقدت (الخميس) بدبي بدولة الإمارات العربية المتحدة حول «إدماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي».. «إن اليمن بالمعنى الجيواستراتيجي هو جزء من منطقة الخليج والجزيرة العربية، ولذا فإن قضايا الأمن والاستقرار والتنمية في اليمن، هي قضايا تهم جميع دول المنطقة لأن أي مشكلات أو أزمات داخلية تحدث- لاسمح الله- في اليمن سوف يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها السلبية بالنسبة لبقية دول المنطقة.

وتقول الدكتورة خديجة الهيصمي وزيرة حقوق الإنسان: «إن اليمن قد تلعب دوراً في الترتيب الأمني في المنطقة الذي يعتبر ضرورياً، وان انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي سوف يعطي للمجلس بعداً استراتيجياً، فموقعها على باب المندب- المضيق الذي يربط بين خليج عدن والبحر الأحمر يجعلها تسيطر على أحد أهم خطوط الملاحة التجارية في العالم.. مؤكدة على دور المثقفين والأكاديميين بصفة خاصة في تنسيق العلاقات بين الجانبين اليمني والخليجي وفي التأكيد على مصداقية السياسة الخارجية اليمنية تجاه علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة ان هذه العلاقات تمر بمرحلة دقيقة وحساسة للغاية فيها الكثير من القضايا المستقبلية التي يجب استثمارها وتوظيفها بشكل كبير من أجل الكثير من الاعتبارات في مقدمتها الاستقرار في المنطقة والرقي بها نحو تطلعات وطموحات شعوب المنطقة وتوحيد مواقفها عبر انطلاقها من المجال القطري إلى المجال الإقليمي الأوسع، والتأثير فيه بشكل فاعل وقوي بحكم ما يشكله الموقع الجغرافي لهذه الدول وما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي وديمقرغرافي، الأمر الذي سيمكنها من لعب دور فاعل ومؤثر في الترتيبات الخاصة بالأمن الاقليمي لخدمة واستقرار المنطقة..».

اليمن تطالب الأمم المتحدة بالخروج من الهيمنة الأمريكية

رئيس جمعية كنعان: شحنتان محملتان بالأدوية والمواد الغذائية إلى أشقائنا في فلسطين

■ أوضح الأخ يحيى محمد عبدالله صالح- رئيس اللجنة الشعبية لدعم الصمود العربي في فلسطين ولبنان، رئيس جمعية كنعان لفلسطين- أن الترتيبات جارية حالياً من اللجنة لتجهيز شحنتين محملتين بالأدوية والمستلزمات الطبية.. وأخرى بالمواد الغذائية ليتم ارسالها إلى اخواننا وأشقائنا في فلسطين..

وأضاف أن الأولى التي تحمل الأدوية سيتم ارسالها إلى قطاع غزة بينما الأخرى المحملة بأنواع المواد الغذائية سيتم ارسالها إلى الضفة الغربية..

وقال لـ«الميثاق» إن اللجنة ستعمل من الآن على تجهيز الشحنتين ليتم ارسالهما فور وصول الموافقة وكيفية عملية الارسال والاستقبال..

مشيراً إلى انه سيتم التواصل عبر الأخوة في السلطة الفلسطينية مع الهيئات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي وغيرها من العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية لممارسة الضغط على إسرائيل للسماح بدخول وإيصال هذه الشحنات المساندة والمساعدة لصمود أبناء فلسطين في محنتهم.. وأضاف رئيس جمعية كنعان لفلسطين- نتمنى أن تصل الموافقة سريعاً نظراً للحصار الجائر والمفروض منذ (٩) أشهر على اخواننا في فلسطين..

الجدير بالذكر أن اليمن ممثلة باللجنة الشعبية كانت الدولة الوحيدة التي فتحت خيمة للمقاومة لجمع التبرعات من المؤسسات والبيوت التجارية والمواطنين لاخوانهم في فلسطين ولبنان.. إضافة إلى الفعاليات الوطنية والعربية التي حفلت بها كتعبير مناهض ورافض للغطرسة الصهيونية المدعومة أمريكياً.. وقد تم من خلالها ارسال طائرتين وعدد من القوافل الغذائية إلى كل من فلسطين ولبنان كدعم من أبناء اليمن لأشقائهم في لبنان وفلسطين.

وانطلاقاً من مواقف اليمن -حكومة وشعباً- المبدئية والثابتة تجاه أشقائنا في فلسطين ولحقهم المشروع في المقاومة من أجل نيل حقوقهم في بناء دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، نظمت جمعية كنعان لفلسطين أمس الأحد مسيرة تضامنية احتجاجية ضمت فيها مختلف مؤسسات المجتمع المدني في اليمن.. تعبيراً عن الغضب الشعبي للجماهير اليمنية تجاه الهمجية الإسرائيلية تحت غطاء دولي وعربي فاضح ولمجازرها البشعة التي ترتكبها ضد اخواننا في فلسطين وكان آخرها مجزرة بيت حانون.

وقد سلمت منظمات المجتمع المدني في اليمن رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة عبر ممثله في صنعاء تضمنت قيام الأمم المتحدة بدورها في الخروج من الجلباب الأمريكي وتطبيق قراراتها المتصلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها ورفع الظلم عن المظلومين ورفع الحصار الجائر عن أبناء الشعب الفلسطيني.

في ختام اجتماعهم الطارئ بالقاهرة

العرب يقررون كسر حصار الفلسطينيين ويتبنون خطة للسلام

قرر وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعهم الطارئ في القاهرة، رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني فورا.

واوضح الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى أن هذا يعني عدم التزام البنوك العربية بأي قيود مفروضة بموجب القرار الدولي بعدم تحويل أموال إلى الحكومة الفلسطينية.

وأكد موسى أن الدول العربية ستكسر الحصار عن الفلسطينيين دون الالتزام بأي قيود يفرضها طرف آخر.

وقد أعرب رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية عن أمله في أن تقوم الدول العربية بخطوات عملية لكسر الحصار عن الشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته منه.

من جهته قال وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار للصحفيين في القاهرة، إن قرار كسر الحصار بالغ الأهمية ويمكن الاعتماد عليه من أجل رفع الحصار الدولي.

وأكد أنه تم الاتفاق بين الحكومة الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية على عدم اتخاذ أي خطوات إجرائية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية من دون الحصول على ضمانات برفع الحصار الدولي.

ولكنه أضاف أن تنفيذ قرار رفع الحصار سيأخذ بعض الوقت، وأكد أن الوفد الفلسطيني "فشل" في الحصول على موافقة الوزراء العرب على طلبه فتح معبر رفح دون انتظار موافقة إسرائيل.

وذكرت قناة الجزيرة: ان قرار رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني هو أهم قرار في اجتماع القاهرة، مشيراً إلى أن القرار الآخر المهم هو إبلاغ الولايات المتحدة استياء العرب من استخدامها حق النقض (الفيتو) بمجلس الأمن ضد مشروع قرار إدانة إسرائيل ردا على مجزرة بيت حانون بقطاع غزة الأسبوع الماضي.

واوضحت قناة الجزيرةان أن التطور الثالث هو اتفاق الوزراء العرب على تغيير إستراتيجية السلام العربية، حيث تحدث البيان الختامي للاجتماع عن مؤتمر سلام تشارك فيه جميع الدول العربية وليس دول الطوق كما كان يحدث سابقا، فضلا عن إسرائيل والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأن تكون مبادرة بيروت المقترحة من السعودية جزءا من جدول المؤتمر المقترح وليس شرطا أساسيا للسلام.

وقالت: إن تطورا آخر تحقق وهو موافقة حماس ضمنا على وقف الهجمات داخل الخط الأخضر، بعد قبولها ببيان الاجتماع الداعي إلى وقف الاعتداءات الإسرائيلية ووقف الهجمات على المدنيين، وكذلك اعتبار معبر رفح معبرا دوليا بعد أن كانت حماس تسعى لاعتباره معبرا فلسطينيا مصريا مشتركا.

حسن عبده جيده

الشراكة الاقتصادية وبناء الدولة اليمنية الحديثة

■ استطاع الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال العقدين الماضيين - بناء وتأسيس اليمن الحديث، واذا كان محمد علي بيك الكبير باني الدولة المصرية الحديثة برغم المقومات الهائلة الاقتصادية والمائية التي امتلكتها الدولة المصرية إلاّ أن ظروف بلادنا هي غاية في التعقيد والكل يعرف أن القائد عندما استلم رئاسة الدولة كانت الخزينة العامة شبه فارغة نظراً للأحداث السياسية المتلاحقة والمعقدة من قبل بعض القوى السياسية والتي لم ترد لليمن النهوض وهنا جاءت الارادة الوطنية لتجعل القائد يتحمل عبء المسئولية ويبادر بعقد الكثير من معاهدات الصداقة والأخوة وقد رفدت كلها في مجالات التنمية الاقتصادية والعمرانية ونحن ندرك ونعرف كيف كانت الأوضاع الاقتصادية والتنموية، ففي البنك المركزي كان المخزون النقدي لا يغطي مصروفات الدولة أكثر من أربعة أشهر ولقد وُفّق القائد في تلك الحقبة لانقاذ الوطن وتأمين مرتبات الجهاز الاداري والمؤسسة العسكرية بشكل عام بدون تقسيط وحتى تسير التنمية وبخط متوازٍ مع مصروفات الدولة.

وعندما بدأت بشائر النفط في بداية الثمانينيات وتحت قيادة الرئيس علي عبدالله صالح لم يعمل على بناء القصور لنفسه واصدقائه وإنما كانت هناك هموم تنموية وتمثلت في بناء آلاف من المدارس والمرافق الحكومية وتشييد الجامعات وقد أنفق على التعليم بشكل كبير وصل حد ٥٠٪ من ايرادات الدولة وكان لابد من اعطاء المؤسسة العسكرية حقها من الاهتمام ولذلك عقدت كثير من الاتفاقيات الدولية سواءً بما كان يعرف بالكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية لتأمين الحدود الوطنية وبقدرما تستوجب الارادة الوطنية حماية سيادة الوطن، وعندما توحد الوطن اليمن أصبحت الهموم القومية كبيرة وقد واجهت الدولة الجديدة معضلة في جدولة الديون الخارجية خاصة والمترتبة على جنوب الوطن سابقاً والتي بلغت ٧ مليارات دولار وبحكمة القائد ومن خلال ارتباطه بعلاقات دولية مثمرة استطاعت اليمن أن تجدول تلك الديون الى أقصى حد ٤٠٠ مليون دولار وعلى شكل منتجات بحرية أو زراعية أو مشتقات نفطية لتلك الدول.

ولم تشأ ارادة السماء للوطن الاستقرار ووجدت اليمن نفسها أمام حرب الانفصال ففي صيف ٩٤م تكبدت البلاد ما يوازي ١١ مليار دولار نتيجة محاولة الانفصال الفاشلة وللتغلب على هذه النكسة كان لابد من اتخاذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والسعرية وقد بدأت منذ منتصف التسعينيات وتحت اشراف البنك الدولي واستمرت تلك الاصلاحات بخطى مدروسة واقتصادية والتي أوصلت الاقتصاد الوطني الى أن يتعافى وقد ارتفع المنسوب النقدي الى ما يعادل ٦ مليارات دولار في أواخر عام ٢٠٠٦م، وهذا الارتفاع كان لابد له من تحصيل ولم يكن ذلك إلاّ بإلغاء الدعم عن المواد المهمة كالقمح، والدقيق، وقدرت مبالغ ذلك الدعم بـ٤٠٠ مليون دولار كانت تذهب الى بعض الفاسدين وكان لابد من معالجة تلك الاختلالات برفع هذا الدعم وقد رفع سقف المرتبات وبشكل مدروس واستراتيجي دقيق فتم رصد اكثر من ٦ مليارات دولار من المبالغ التي وفرت من ذلك الدعم واليوم تنعش الحكومة مشروعاً وطنياً للتوصيف الوظيفي وبما يعرف بالاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وبعد تلك النجاحات التي حققها القائد كان لابد من ايجاد رؤى وخطط لاستكمال التنمية وهنا سيأتي مؤتمر المانحين بالكثير في سبيل الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول المانحة والاتحاد الأوروبي واذا استطاعت اليمن كبداية أولية الحصول على ٦,٨ مليار دولار فإننا سوف نصل الى ما نرجوه وهو ٤٢ مليار دولار حتى ندخل في اندماج اقتصادي حقيقي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

والعالم اليوم مرتبط بمصالح اقتصادية وبتكتلات اقتصادية واليمن لن تكون بعيدة عن تلك التكتلات.

* عضو مجلس النواب
عضو لجنة الخدمات